

الافتقار الى النية والاحتياط في الصلاة  
 في وقتها كانت عليه حينئذ فانه يفتقر الى النية  
 كان مقرودا في انما عليه لان التردد لم يقع في باطل الصلاة هنا  
 ولان السجود انما يكون للتردد الطاري في الصلاة لا لسابق  
 عليها ومقتضى تصديقه بقيل القيام انه لو زال تردد الصلاة  
 بغيره وقبل ان تصاحبه لم يسجد في حصة القيام لا لانتها  
 وما قبله انتقال القيام قال الشيخ فتقول الاستوى انما  
 اهله من تردد وكذا قوله والقياس انه ان صار في القيام  
 اقره بسجود الافتلان صيرورته الى ما ذكره لا يقتضي السجود  
 لان عمده لا يبطل وانما يبطل عمده مع عوده كما مره على ذلك  
 ابن الهادي انتهى وما ذكره في الروضة من ان الامة لو قام خمسة  
 ناسا فاتفقوا المأمور بعد بلوغ حد الرأبعتين سجدوا لله سجدة  
 او كما صرح فيما قاله الاستوي هنا وفيما مر في القيام من السجود  
 الاول فلو تذكر ايضا خمسة لزومه ان يجلس حالاً ويشهد ان  
 لم يكن تشهد والافتلان في عبادته ثم يسجد لله ولو شك  
 في تشهد (هو الاول ام الثاني فان زال شكه فيه لم يسجد  
 لانه مطلوب بكل تقدير ولا نظر لتردده في كونه واجبا او لا  
 او بعده وقوم سجدوا لله لانه فعل زايده بقدر ولو شك بعد السلام  
 الذي لا يحصل به عود للصلاة في تركه في غير النية وتكبيره  
 الاحكام لم يوتر وان قصر الفصل على المشهور لان الظاهر  
 مضى على الصحة والاعتدال على الناس خصوصاً على ذوي  
 الوسواس والثاني يوتر لان الاصل عدم فعله فيسبى على اليقين  
 ويسجد كما في بقية الصلاة ان يبطل الفصل فان طال استغفار  
 اما التشك في النية وتكبير الاحكام فيوتر على المعتد لان  
 الفصل في الصلاة

لمن اطال في عدم الفرق لشك في اصل الافتقار الى النية  
 يعتقه ومنه ما لو شك انوي فضا من نكح الا لشك في نية  
 القدرة في غير الجمعة كما اقر به الوردية والاشكال يقتض  
 التشك بعد فراغ الصوم في نية لمصلحة العادة فيه ولانه اعتقد  
 فيها فيه ما لا يقتض فيها هنا وخرج بقوله بعد السلام ما قبله  
 وقد علم جازم انه ان كان في تركه اني به ان يقتضه والافتقار  
 ويسجد لله فيها لاحتمال الزيادة او لضعف النية بالتردد  
 في سبيل ولو سلم وقوسني كما فخره ما شرى فويلم يفتقد  
 لنيته في الاولى ثم ان ذكر قبل طول الفصل بين السلام وتفت  
 الترك بين علي الاولى ولا نظر لعمومه هنا بالثانية وان تخلل بين  
 كلامه وبينه واستدبر القبلة او بعد طوله استأنفها بطلاها  
 مع السلام بينهما متى يتم لم يفسد نية ان كان قد شرع  
 في نفل فان شرع في فرض حسب الاعتقاد وضيقها قاله  
 القوي في تناوبه ثم قال وهذا اذا قلنا انه اذا نوى السجود  
 القعود والافتلان حسب وعندي لا حسب النبي وهو الواجب  
 وخرج بنحو ما لو طال الفصل بين السلام وتكرار الثانية  
 فيصح التكرار بها فقط والفتايل هنا بين السلام وتكرار الترك  
 وهم ولا يشك علي ما تقدم انه لو تشهد في الرابعة ثم قام  
 خامسة سجدوا لله كما هو كفاه بعد فراغها ان يسلم وان طال الفصل  
 للونه هنا في الصلاة فلم يضر زيادة ما هو من افعالها سجدوا  
 وخرج منها بالسلام في نطفه فاذ اقم اليها طول الفصل  
 حصار فاطها اعماير يد الما جوهه خلافا للركن في دعواه  
 الاشكال واقفي الوردية من انما هي خلافا للركن في دعواه  
 عدم النية وانما هي فاسبا وجلي وكثير فغلام قد عوجت استغفارها  
 وتكرار الثانية  
 كما قال النثر وشبهه  
 وهو ما لا يشك  
 في الصلاة

الافتقار الى النية والاحتياط في الصلاة  
 في وقتها كانت عليه حينئذ فانه يفتقر الى النية  
 كان مقرودا في انما عليه لان التردد لم يقع في باطل الصلاة هنا  
 ولان السجود انما يكون للتردد الطاري في الصلاة لا لسابق  
 عليها ومقتضى تصديقه بقيل القيام انه لو زال تردد الصلاة  
 بغيره وقبل ان تصاحبه لم يسجد في حصة القيام لا لانتها  
 وما قبله انتقال القيام قال الشيخ فتقول الاستوى انما  
 اهله من تردد وكذا قوله والقياس انه ان صار في القيام  
 اقره بسجود الافتلان صيرورته الى ما ذكره لا يقتضي السجود  
 لان عمده لا يبطل وانما يبطل عمده مع عوده كما مره على ذلك  
 ابن الهادي انتهى وما ذكره في الروضة من ان الامة لو قام خمسة  
 ناسا فاتفقوا المأمور بعد بلوغ حد الرأبعتين سجدوا لله سجدة  
 او كما صرح فيما قاله الاستوي هنا وفيما مر في القيام من السجود  
 الاول فلو تذكر ايضا خمسة لزومه ان يجلس حالاً ويشهد ان  
 لم يكن تشهد والافتلان في عبادته ثم يسجد لله ولو شك  
 في تشهد (هو الاول ام الثاني فان زال شكه فيه لم يسجد  
 لانه مطلوب بكل تقدير ولا نظر لتردده في كونه واجبا او لا  
 او بعده وقوم سجدوا لله لانه فعل زايده بقدر ولو شك بعد السلام  
 الذي لا يحصل به عود للصلاة في تركه في غير النية وتكبيره  
 الاحكام لم يوتر وان قصر الفصل على المشهور لان الظاهر  
 مضى على الصحة والاعتدال على الناس خصوصاً على ذوي  
 الوسواس والثاني يوتر لان الاصل عدم فعله فيسبى على اليقين  
 ويسجد كما في بقية الصلاة ان يبطل الفصل فان طال استغفار  
 اما التشك في النية وتكبير الاحكام فيوتر على المعتد لان  
 الفصل في الصلاة

لمن اطال في عدم الفرق لشك في اصل الافتقار الى النية  
 يعتقه ومنه ما لو شك انوي فضا من نكح الا لشك في نية  
 القدرة في غير الجمعة كما اقر به الوردية والاشكال يقتض  
 التشك بعد فراغ الصوم في نية لمصلحة العادة فيه ولانه اعتقد  
 فيها فيه ما لا يقتض فيها هنا وخرج بقوله بعد السلام ما قبله  
 وقد علم جازم انه ان كان في تركه اني به ان يقتضه والافتقار  
 ويسجد لله فيها لاحتمال الزيادة او لضعف النية بالتردد  
 في سبيل ولو سلم وقوسني كما فخره ما شرى فويلم يفتقد  
 لنيته في الاولى ثم ان ذكر قبل طول الفصل بين السلام وتفت  
 الترك بين علي الاولى ولا نظر لعمومه هنا بالثانية وان تخلل بين  
 كلامه وبينه واستدبر القبلة او بعد طوله استأنفها بطلاها  
 مع السلام بينهما متى يتم لم يفسد نية ان كان قد شرع  
 في نفل فان شرع في فرض حسب الاعتقاد وضيقها قاله  
 القوي في تناوبه ثم قال وهذا اذا قلنا انه اذا نوى السجود  
 القعود والافتلان حسب وعندي لا حسب النبي وهو الواجب  
 وخرج بنحو ما لو طال الفصل بين السلام وتكرار الثانية  
 فيصح التكرار بها فقط والفتايل هنا بين السلام وتكرار الترك  
 وهم ولا يشك علي ما تقدم انه لو تشهد في الرابعة ثم قام  
 خامسة سجدوا لله كما هو كفاه بعد فراغها ان يسلم وان طال الفصل  
 للونه هنا في الصلاة فلم يضر زيادة ما هو من افعالها سجدوا  
 وخرج منها بالسلام في نطفه فاذ اقم اليها طول الفصل  
 حصار فاطها اعماير يد الما جوهه خلافا للركن في دعواه  
 الاشكال واقفي الوردية من انما هي خلافا للركن في دعواه  
 عدم النية وانما هي فاسبا وجلي وكثير فغلام قد عوجت استغفارها  
 وتكرار الثانية  
 كما قال النثر وشبهه  
 وهو ما لا يشك  
 في الصلاة